بيان

دولة فلسطين

يلقيه

معالي الوزير د .رياض منصور المراقب الدائم لدولة فلسطين في الأمم المتحدة

أمام

اللجنة الأولى للدورة ٧٧

"المناقشة العامة لجدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي"

١٢ أكتوبر ٢٠٢٢، مقر الأمم المتحدة – نيويورك

السيد الرئيس،

اود ان أعرب باسمي وبالنيابة عن وفد دولة فلسطين، تهنئتنا لكم ولسائر أعضاء مكتبكم لتسلمكم مهام منصب رئيس اللجنة الأولى في دورتها السابعة والسبعون للعام ٢٠٢٢، وأؤكد لكم استعدادنا الكامل لتقديم كل الدعم من اجل إنجاح اعمال اللجنة خلال هذه الدورة. كما وأود ان اضم صوت دولة فلسطين لما جاء في بيان كلا من المندوب الدائم لجمهورية إندونيسيا الشقيقة باسم حركة عدم الانحياز والمندوب الدائم لجمهورية العراق الشقيقة باسم المجموعة العربية حول قضايا نزع السلاح والامن الدولي.

السيد الرئيس،

تشدد دولة فلسطين على أهمية الالتزام التام بقواعد القانون الدولي بما في ذلك القانون الدولي الانساني وتعيد التأكيد ان وجود اسلحة الدمار الشامل واستعمالها والتهديد باستعمالها تحت اي ظرف يشكل خرقا صارخا للمبادئ الاساسية للقانون الدولي ومقاصد ميثاق الامم المتحدة. وتؤمن دولة فلسطين بأن الحل الوحيد لإزالة الخطر والتهديد الناجم عن أسلحة الدمار الشامل وخصوصا الأسلحة النووية هو ازالتها بشكل كامل. لذا ندعو دول العالم اجمع الى العمل وطنيا وثنائيا ومن خلال الاطر متعدد الاطراف وتحت مظلة ميثاق الأمم المتحدة وكافة الاتفاقيات والأعراف الدولية للتخلص من هذه الاسلحة التي تشكل أكبر تهديد للأمن والسلم الدوليين.

وفي هذا الإطار تعبر دولة فلسطين عن قلقها الشديد من فشل مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية في تبني وثيقة ختامية للمرة الثانية على التوالي كما تشدد ان المداولات حول نزع السلاح النووي لم ترتقي للمستوى المطلوب وتعكس غياب توجه جدي لنزع السلاح النووي.

السيد الرئيس،

نؤكد التزام دولة فلسطين بالعمل على الصعيدين الإقليمي والدولي لتعزيز مساعي نزع السلاح النووي وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وبهذا الصدد، نجدد تأكيدنا على أهمية الاستراتيجيات الهادفة لإنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل لا سيما الجهود المبذولة من اجل انشاء شرق أوسط خالي من تلك الأسلحة. وهنا لا بد لنا ان نؤكد على أهمية مخرجات مؤتمر انشاء منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل بدورته الأولى برئاسة الأردن الشقيق والثاني برئاسة الكويت الشقيق. كما ونتمنى للجمهورية اللبنانية الشقيقة كل التوفيق برئاسة الدورة الثالثة للمؤتمر الشهر القادم. وفي هذا الإطار نعيد التأكيد ان المؤتمر هو إطار يسمح بمشاركة جميع الاطراف ويتخذ قراراته بالتوافق. وعليه فان المؤتمر لا يستثني احدا وان قرر طرف اوحد مقاطعته، اسرائيل، فهذا لإنه يريد الاستمرار في حيازة الاسلحة النووية بشكل غير شرعي ويعتبر انه فوق القانون وان الجميع يجب ان يلتزم بالقواعد في حين ينعم هو بكل الاستثناءات بما يهدد امن منطقتنا وسلامتها ويضعف المنظومة الدولية لنزع السلاح النووي ومنع انتشاره. ونطالب هنا كافة الدول بدعم المؤتمر وخاصة الدول النووية وعلى رأسها الدول التي تقدمت بقرار ١٩٩٥ الخاص بمنطقة الشرق الأوسط.

السيد الرئيس،

بالرغم من كل ما تشكله اسلحة الدمار الشامل من تهديد وجودي للبشرية بأكملها الا اننا لا يجب ان ننسى التهديد الذي لا زالت تشكله الأسلحة التقليدية وخصوصا عندما تستخدمها دول وأطراف تعتبر القوانين والمعاهدات الدولية مجرد حبر على ورق. وفي هذا الصدد تدعو دولة فلسطين الى تظافر الجهود من أجل التوصل لأليات رقابة وتتبع لاستخدامات الأسلحة التقليدية أينما وجدت بالإضافة الى إيجاد اليات فعالة ورادعة تمنع تصديرها لدول تستخدمها لارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية كما تفعل قوة الاحتلال والجماعات الارهابية الاستيطانية في بلادي.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي أن انهي حديثي بالتأكيد على ان اجود أنواع الاستثمار واهمها هو الاستثمار بإنسانيتنا وبالبشرية وبالأجيال القادمة. اليس بالأجدر بنا تمويل ادوات تضمن تقدم البشرية بما في ذلك اهداف التنمية المستدامة بدلا من تطوير ادوات قد تؤدي الى تدميرها. من الخطأ الرهان على السلاح كوسيلة وحيدة لتحقيق الأمن ويجب العمل على تعزيز منظومتنا الدولية وقوة القانون الدولي والعدل والتنمية وثقافة التعاون الدولي فهم الادوات الاهم لتحقيق السلم والامن الدوليين.